

أحدث التطورات

2018/2019، من عجز قدره 0.3% في السنة السابقة. لا تزال الحسابات الخارجية مواتية على نطاق واسع، حيث تقلص العجز في ميزان المعاملات الجارية إلى 2.4% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018/2017، مقابل 6% في السنة السابقة، مدفوعاً بتحويلات ضخمة من العاملين في الخارج، وتضييق نسبة العجز التجاري إلى إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى تحسين ميزان الخدمات. ومع ذلك، فقد انخفض صافي التدفقات الوافدة في حساب رأس المال والحساب المالي، مع زيادة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتواضعة وتراجع الاقتراض الخارجي. بلغ صافي الاحتياطيات الدولية مستويات مريحة بلغت 42.6 مليار دولار في نهاية يناير/كانون الثاني 2019 (أي ما يعادل حوالي 8 أشهر من الواردات السلعية). وبدأ الجنيه المصري يظهر قدراً من الارتفاع بعد ثباته لنحو 8 أشهر.

ولا تزال الأوضاع الاجتماعية صعبة، حيث تآكل الدخل الحقيقي بسبب التضخم الذي انحسر لكنه يرتفع من وقت لآخر عقب تعديل أسعار الطاقة والمرافق وخدمات أسعار الأغذية. وانخفضت المشاركة في سوق العمل الرسمية ومعدل التوظيف منذ عام 2010. وتم تعزيز برامج الحماية الاجتماعية (بما في ذلك التحويلات النقدية لبرنامج تكافل وكرامة وزيادة المخصصات لدعم الغذاء). ومع ذلك، تظل تدابير التخفيف هذه محدودة، حيث إن تآكل الدخول الحقيقية لا يزال مصدر قلق. وبلغ معدل الفقر الوطني 27.8% في عام 2015، حيث يتركز معظم الفقراء في صعيد مصر والمناطق الحدودية. وباستخدام خط فقر دولي قدره 3.2 دولار في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011)، بلغ معدل الفقر في مصر 16.1% في 2015.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى 6% على المدى المتوسط، حيث تستمر القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الانتعاش. وسيلقى ضبط أوضاع المالية العامة المساعدة من الزيادة المتوقعة في عائدات الضرائب مع تسارع وتيرة النمو والإصلاحات المتوخاة للإدارة الضريبية، ومع استمرار إصلاحات دعم الطاقة. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل خدمة الديون تشكل عبئاً على

يتسم النمو الاقتصادي بأنه قوي، حيث بلغ متوسطه 5.3% في السنة المالية 2018/2017؛ وهو المعدل المستمر طوال الربع الأول من السنة المالية 2019/2018، مدفوعاً في ذلك بتوسع قطاعات استخراج الغاز والسياحة والتصنيع والبناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما أن الاستثمار الخاص أخذ في الازدياد وصافي الصادرات أخذ في التحسن. ومع ذلك، هناك أدلة على أن النشاط الخاص غير النفطي ما زالت توقعه بيئة الأعمال المرهقة، بما في ذلك التدابير غير الجمركية وضعف القدرات المؤسسية عند الحدود وهو ما يقيد التجارة. وبالتالي، لا يزال مستوى توفر فرص العمل متواضعا.

كان الموقف النقدي المقيد طوال عام 2018، والذي تجلى في أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية، مثبتاً لتوسع القطاع الخاص. وخلال السنة المالية 2018/2017، تلقى القطاع الخاص والقطاع العائلي 23% و 8% من الائتمان المحلي، على التوالي، مقابل تلقى القطاع العام 69%. في منتصف فبراير/شباط 2019، خفض البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 100 نقطة أساس، وهو أول تعديل منذ مارس/آذار 2018. وفي حين لا يزال معدل التضخم العام (مؤشر أسعار المستهلكين) المرتفع والمتقلب يمثل أحد المشاغل، فقد انخفض إلى 12.3% خلال ديسمبر/كانون الأول 2018 - يناير/كانون الثاني 2019، من 15.4% في الأشهر الستة السابقة. بالإضافة إلى ذلك، كان معدل التضخم الكلي ثابتاً عند أقل من 10% بين شهري يوليو/تموز 2018 - يناير/كانون الثاني 2019.

كما أن حسابات المالية العامة أخذت في التحسن، حيث استمر العجز الكلي في اتجاه الهبوط إلى 9.7% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018/2017، وتحول العجز الأولي إلى فائض، وذلك بفضل تدابير الإصلاح في جانب المصروفات (احتواء الأجور في جهاز الخدمة المدنية وإصلاح إعانات دعم الطاقة) وجانب الإيرادات (ضريبة القيمة المضافة، مع زيادة جهود تحصيل الضرائب). كما انخفضت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 10 نقاط مئوية لتصل إلى 97.2%، على الرغم من استمرار ارتفاع الدين الخارجي. حققت نسبة الرصيد الأولي فائضاً قدره 0.4% في النصف الأول من السنة المالية

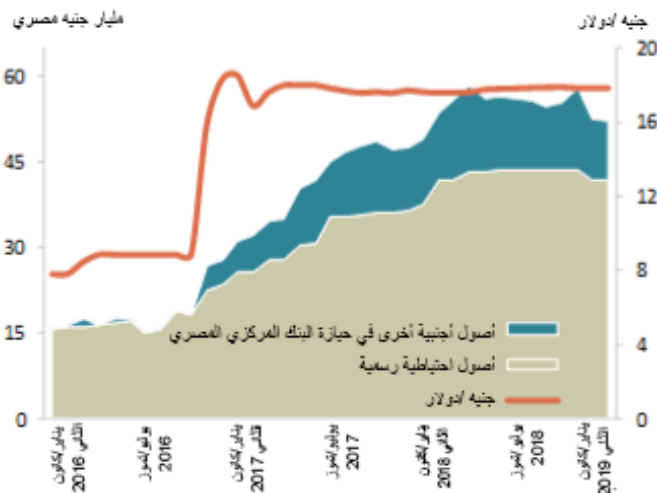
الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	97.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	2428
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية بالدولار)	2503
معدل الفقر وفقاً لمخط الفقر في الشريحة الدنيا من السكان متوسطة الدخل (3.2 دولار)	16.1
خط الفقر الوطني ^أ	27.8
معامل جيني ^أ	30.0
الاتحاق بالمدارس. التعليم الابتدائي (% من الإجمالي) -	103.6
العمر المتوقع عند الولادة، سنة ^ب	71.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية ملاحظات:

(أ) أحدث قيمة (2015)، وفقاً لمعدل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

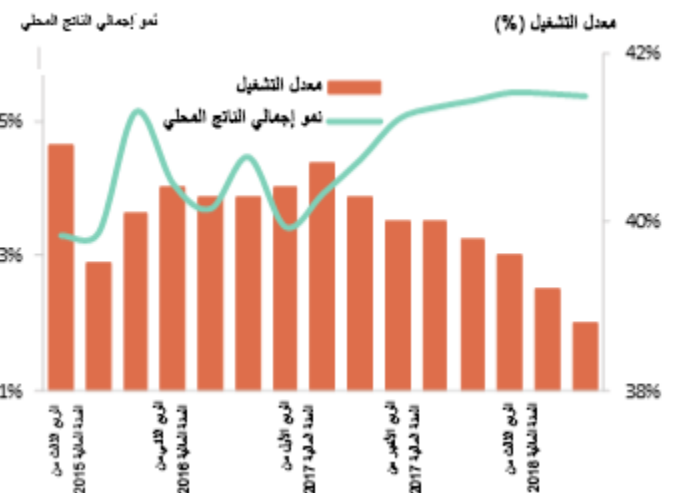
تحسن استقرار الاقتصاد الكلي، مدعوماً بضبط أوضاع المالية العامة وإصلاحات الطاقة والعملية. كان النمو قوياً وعريض القاعدة. كما أن استثمارات القطاع الخاص أخذت في الازدياد، وإن كان ذلك من مستويات منخفضة ولا تزال تعوقها بيئة الأعمال الصعبة والسياسة النقدية المقيدة. لا يزال معدل التضخم الرئيسي يتجاوز 12% وقد يواجه المزيد من الضغوط الصعودية مع استمرار إلغاء دعم الطاقة. ولا تزال نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي قائمة بسبب ارتفاع مستويات الديون وتعرض البلاد لاضطرابات الأسواق الناشئة.

الشكل 2: جمهورية مصر العربية / تراكم الاحتياطي وسعر الصرف، يناير/كانون الثاني 2016 - يناير/كانون الثاني 2019



المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي المصري.

الشكل 1: جمهورية مصر العربية / نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل التشغيل، الربع الأول من السنة المالية 2014-الربع الأول من السنة المالية 2019



المصادر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

ملاحظة: معدل التشغيل هو عدد العاطلين مقسوماً على السكان في سن العمل.

الموازنة، وبالتالي تعوق زيادة الإنفاق الاجتماعي، لا سيما على الصحة والتعليم.

من المتوقع أن يستقر عجز المعاملات الجارية على المدى المتوسط، ولكن الميزان الرأسمالي والمالي قد يبدآن في الانخفاض، حيث ينتهي التمويل الضخم المرتبط ببرنامج صندوق النقد الدولي بحلول يونيو/حزيران 2019 كما أن انخفاض العائد على أدوات الدين الحكومي سيجعل مصر أقل جاذبية لمستثمري الأسواق الناشئة.

ومن المتوقع أن يظل معدل الفقر وفقاً لخط الفقر الدولي البالغ 3.2 دولار في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011) قريباً من 15.7% في عامي 2018 و 2019، بما يتوافق مع الصورة الكلية لنمو الاستهلاك الخاص. ومع ذلك، لا تزال الأسر عرضة لارتفاع معدلات التضخم بسبب الإلغاء التدريجي المتوقع لدعم الطاقة.

المخاطر والتحديات

لا تزال العديد من عوامل الخطر تؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي ونمو القطاع الخاص والنتائج الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي عرضة لاختلال أسعار الصرف. وتتآكل مكاسب القدرة التنافسية تدريجياً مع الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف، بسبب فارق التضخم التراكمي، في وقت كان فيه سعر الصرف الاسمي مستقراً. على الرغم من خفض أسعار الفائدة في الأونة الأخيرة، تظل أسعار الفائدة المحلية أعلى بحوالي 4 نقاط مئوية عن مستوياتها قبل رفع أسعار الفائدة المصاحبة لتحرير سعر الصرف في 2017/2016. أسعار الفائدة المرتفعة، استجابة لتقلبات الأسواق الناشئة، تمارس ضغطاً على الموازنة من خلال ارتفاع تكاليف خدمة الديون.

تتبع المخاطر على المالية العامة من ضعف ميزانيات الشركات المملوكة للدولة، ومساهمة الحكومة في صناديق المعاشات ومدفوعات الفوائد الكبيرة، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات الضرائب. ولا يزال ضبط أوضاع المالية العامة عرضة لصدمة أسعار النفط العالمية أو التحركات الكبيرة في سعر الصرف، على الرغم من أن احتمال احتوائها نسبياً مع التطبيق المقرر لآلية مؤشر أسعار الوقود.

في حين قامت الحكومة بالعديد من الإصلاحات التشريعية المهمة لتحسين بيئة الأعمال، لا يزال نشاط القطاع الخاص يعوقه إطار تنظيمي مرهق ولا يمكن التنبؤ به، وصعوبة الوصول إلى أسواق العوامل الرئيسية (الأراضي والعمالة الماهرة) والحوافز غير الجمركية أمام التجارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة التي تقودها الدولة لها دور كبير في العديد من قطاعات الاقتصاد وتتمتع بإمكانية الوصول التفضيلي إلى التمويل والأراضي والمشتریات. هناك مخاوف من أن هذا الدور المتنامي للدولة قد يكون مزاحماً للقطاع الخاص الذي لا يتمتع بعلاقات سياسية. وبالتالي، فإن التحدي الرئيسي يكمن في رفع هذه القيود الملزمة وتهيئة تكافؤ الفرص حيث يمكن أن تزدهر المنافسة.

على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، تتفاقم التحديات الناشئة عن بطالة الشباب الأعلى من 10%، وانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة، وارتفاع مستوى العمالة غير الرسمية بسبب النمو السكاني المتسارع (أعلى من 2.3% سنوياً بعد عام 2011). كما أن السكان الذين يتزايدون بسرعة يمارسون المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية (بما في ذلك المياه). وتتفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية بسبب ضعف الخدمات العامة، التي تعاني من انخفاض مخصصات الموازنة والإدارة الحكومية المثقلة بالديون والشفافية غير الكافية ومشاركة المواطنين والرقابة.

الجدول 2. مصر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016
6.0	5.8	5.5	5.3	4.2	4.3
2.5	2.5	1.6	1.0	4.2	4.7
3.1	3.9	2.7	1.6	2.5	3.9
14.0	13.0	13.3	8.1	12.4	12.0
8.5	9.0	11.8	32.2	86.0	-15.0
4.0	4.0	4.0	11.3	52.5	-2.2
6.0	5.8	5.5	5.3	3.6	2.3
3.0	3.0	3.0	3.0	3.2	3.1
4.7	4.7	4.5	4.8	1.8	0.2
7.3	7.0	6.6	6.0	4.8	3.6
10.7	12.5	14.5	21.6	23.3	10.2
-2.5	-2.6	-2.5	-2.4	-6.1	-6.0
-7.0	-7.5	-8.6	-9.7	-10.9	-12.5
1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3
15.6	15.7	15.8	15.7	15.7	15.9
61.2	61.3	61.4	61.3	61.2	61.5

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تقيؤات

(أ) الحسابات مبنيّة على بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الموسميّة للسنوات 2004 و 2017. بيانات فعلية: 2015. التنبؤات الأتية: 2016 - 2018. التوقّعات من السنوات 2019 - 2021. (ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام العرّونة من نقطة إلى أخرى (point-to-point ELASTICITY) (2017 - 2004)، حيث إنّ التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.5 على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص